للمبالغة قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير يرجع الى الخصوصية
والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن يرجع الى الحال يعني ان
اعتبار الخصوصية مقتضى الحال بالتأويل السابق قوله وتحقيق
ذلك الخ حاصله أن التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف
بكيفية مخصوصة كالكلام المؤكد والخالي عن التأكيد مثلا
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام عليه
سمي ذلك تحقيقا اشارة الى ان ما يدل عليه كلامهم في مواضع
ان المقتضى هو الاحوال كالتأكيد والخلو عنه مثلا ليس
بتحقيق بل تسامح كما ذكر في الشرح واعلم انما يصلح
وجها لذلك بما صرح به رحمه الله تعالى وما لم يصرح امور
أحدها ما نقل عنه رحمه الله في الحواشي وذكر في شرح
المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف علم المعاني من
تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فانه يدل على ان
مقتضى الحال امر مذكور والمذكور حقيقة هو الكلام
لا الاحوال والثاني انه ذكر المصنف في تعريف المعاني
الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فلو جعل
المقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا القول فيكون
هو الكلام والثالث ان المطابقة بمعنى الصدق

كاهو

كما هو اصطلاح أهل المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين
الكلام وبين تلك الاحوال أصلا ويمكن اعتباره بين الكلام
الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما ذكر فقال معنى مقتضى
الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال لا في الكلام المشتمل عليها
فإن إنكار المخاطب مثلا انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام
المؤكد بل ما يقتضي الكلام امرا آخر كما سبق بيانه ويؤيد ما
ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في معظم المواضع يحكم بان
المقتضى هو الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تأكيد
الكلام وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز عن
العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي الذكر الى غير ذلك
وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر بحذف المعرف
للتنكير بتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم
ما يدل على ان المقتضى هو الكلام سوى ما ذكر السكاكي
على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المص في تعريف المعاني
وما قالوا ان اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شيء
من هذه الامور يحكم ان المقتضى الكلام الكلي أما الاول فلان
كلا من الاحوال والكلام الكلي متساويان في عدم المذكورية
على سبيل الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)